الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٩
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة عشر

الرئيس : السيد كرينكل (النمسا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة

اعلانات تمهيدية

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.19
11 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-57262 ٢٦٧٨ش(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩٤ من جدول الاعمال : النهوض بالمرأة (A/47/138 و A/47/82-S/23512 و A/47/88-S/23563 و A/47/340 و A/47/368 و A/47/377 و A/47/391 و A/47/508 و A/47/564)

١ - الرئيس : بعد أن سرد الوثائق المعروضة على اللجنة في إطار البند ٩٤ من جدول الاعمال ، دعا المتكلمة الاولى الى الإدلاء ببيان تمهيدي .

٢ - السيدة مسلم (مديرة شعبة النهوض بالمرأة ، مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) : قدمت البند ٩٤ من جدول الاعمال . وقالت إنها تدرك أن دراسة مسالة النهوض بالمرأة قد تبدو مسالة روتينية محضة ، لتعلق الامر بمجال أحرزت فيه الامم المتحدة تقدما منتظما غير أنه بطيء ، ثم استدركت قائلة ، إن كثيرا ما جرى الحديث عن مسالة المرأة في عام ١٩٩٣ ، وإن انبعاث الديمقراطية ، الذي شاركت فيه المرأة مشاركة فعالة ، كان حدثا هاما . وحذرت من المخاطر التي تحدث بالمرأة ، وقد قطعت على نفسها عهدا مطلقا من أجل التغيير ، من أن تغتصب حقوقها ومكتسباتها ، كما كان عليه الامر غالبا في الماضي . وأعربت عن أملها في أن تفضي المشاركة المكثفة للمرأة في الانتخابات الى ما تنشده من تغييرات وأن تساهم في خلق مجتمع أكثر تفتحا وتخلقا . وفي هذا الصدد ، تشكل دراسته مسالة النهوض بالمرأة مساهمة اساسية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتغيير العالم الذي تسوده القوالب الجامدة والنماذج الماضوية .

٣ - واشارت المتكلمة الى انه يتعين على اللجنة ان تدرس ثلاثة تقارير . وقالت إن التقرير A/47/368 المتعلق بحالة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة الى أن ١١٩ دولة هي الآن أطراف في الاتفاقية ، مقابل ١٠٦ في السنة الماضية ، وهذا ما لا يمثل إلا تقدما نسبيا لأن الدول الاطراف الجديدة خلفت عمليا اتحادات تفككت . ومن أصل العشرين دولة التي قُبلت في الامم المتحدة منذ وضع التقرير السابق المتعلق بحالة الاتفاقية ، انضمت أربع دول فقط الى الاتفاقية . فهناك إذن تراجع ، من حيث النسبة . وباعتبار الاتفاقية عنصرا رئيسيا في الآلية المتعلقة بحقوق الانسان ،

(السيدة مسلم)

صعت لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وكذلك أمانتهما ، شعبة النهوض بالمرأة ، الى ادراج مسألة تمتع المرأة بحقوقها الاساسية في جدول أعمال المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ، الذي سيعقد في فيينا . وسيتم تناول المسألة مجددا في الدورة القادمة للجنة في كانون الثاني/يناير ، وستنظر اللجنة فيها عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٢٠ .

٤ - واسترعت المتكلمة الانتباه الى التوصية العامة رقم ١٩ (١٩٩٢) المتعلقة بالعنف ضد المرأة ، الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة . وذكرت بأن هذه التوصية تتضمن تحليلات معمقة ومتنوعة وتقترح تدابير مفصلة ومحددة ، موضحة بذلك الطريقة التي اضطلعت بها اللجنة بالمسؤوليات التي أناطتها بها الاتفاقية . ومن ناحية أخرى ، فإنها تتمم أعمال لجنة مركز المرأة التي تضع حاليا صكا دولية متعلقا بالقضاء على العنف ضد المرأة ، وهي المرحلة الختامية للجهود المبذولة في هذا الميدان منذ سنة ١٩٧٥ ، وهي السنة الدولية للمرأة . وناقشت اللجنة ، في شهر أيلول/سبتمبر ، مشروع إعلان القضاء على العنف ضد المرأة ، الذي وضعه فريق عامل يتخلل الدورات ، بغية عرضه على دورة اللجنة لعام ١٩٩٣ ، واعتماد الجمعية العامة له .

٥ - وأكدت السيدة مسلم على أهمية هذا النص الذي يتضمن تعريفا للعنف ضد المرأة في سياق القانون الدولي ، وكذلك مقترحات ملموسة بغرض منع هذا العنف واستئصاله . والتقرير A/47/368 ، المتميز بطابع تقني ، يجب أن يقرأ في سياق التقرير المقدم الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، الذي استعرض عددا من المسائل المتعلقة بتطبيق الاتفاقية .

٦ - وأضافت بأن التقرير A/47/377 المتعلق بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ يشتمل على فرعين . يتعلق الأول منهما بالمواضيع ذات الاولوية التي ستنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها السابعة والثلاثين ، في آذار/مارس ١٩٩٣ . ويستتبع موضوع المساواة وعي المرأة بحقوقها . ولذلك يبحث التقرير في وسائل حث المرأة على ممارسة الحقوق التي تخولها لها الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان التي اعتمدت قبلا . وفي مجال التنمية ، ينصب الموضوع ذو الاولوية على القضاء على الفقر المدقع الذي يصيب المرأة بصورة متفاوتة . ويدرس

(السيدة مسلم)

كيفية انتقال الفقر من جيل الى جيل وكيف يمكن وضع حد لهذه الحلقة ، لا سيما باتخاذ التدابير من قبل السلطات العامة . ومضت قائلة إن قدرة القطاع العام على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تعرضت في السنوات الاخيرة للانتقاد الحاد . غير ان مما يبعث على القلق أيضا أن قوى السوق ، بدلا من أن تحل مشكلة الفقر المدقع ، تسهم دون شك في ديمومته ، وتكمن الصعوبة في إقامة صلة بين قدرة القطاع العام على التنظيم والاستثمار على المدى الطويل وحركة السوق وكذلك بين هذه القدرة ونتائج الجهود التطوعية التي يبذلها المجتمع والتي يتعذر ايراد ارقامها . ويتعلق الموضوع الثالث ذو الاولوية بمكانة المرأة في عملية السلم . فالمرأة غائبة عمليا عنها ، إذ انها ليست طرفا في القرارات المتعلقة بالحرب والسلم ولا هي منفذة لها . فالامر يتعلق هنا بمجال حسمت فيه القوالب الجامدة الى حد بعيد . إلا أن حرص المرأة على المساهمة في السلم وقدراتها في هذا المجال ستغني العملية كثيرا ، كما هو واضح فعلا في الدور الفعال الذي تقوم به المرأة في ظروف متنوعة للغاية مثل محادثات السلم في الشرق الاوسط وعمليات الامم المتحدة لحفظ السلم في انغولا وجنوب افريقيا . ويبحث التقرير أيضا في مسالة المرأة في القوات المسلحة والمساهمة التي ستقدمها لو تمتعت بالمساواة في هذا المجال .

٧ - واستطردت قائلة بأن التقرير A/47/377 يقدم في فرعه الثاني ، في جملة أمور ، معلومات عن الإعداد لمؤتمر المرأة العالمي الرابع ، في ١٩٩٥ ، الذي يدخل في إطار برنامج العمل العادي للجنة مركز المرأة . ويلاحظ التقرير بأن جدول آثار الميزانية البرنامجية قد تم وضعه ، واذا اعتمدته الجمعية العامة ، فإن المؤتمر العالمي سينفق ، خلال فترة السنتين القادمة ، من موارد الميزانية العادية ، تعادل تقريبا موارد أغلبية المؤتمرات العالمية الاخرى .

٨ - ومضت السيدة مسلم قائلة بأن نجاح المؤتمر يتوقف على نوعية التحضيرات الوطنية والاقليمية وأن من المهم أن تستغل الحكومات والمنظمات غير الحكومية هذه الفترة التحضيرية للتفكير فيما تريد تحقيقه . وأشارت الى أن اللجنة قد بدأت في وضع خطة عمل عرضت توجهاتها في قراري اللجنة ٤/٣٥ و ٨/٣٦ راجية أن يعتمدها المؤتمر . وأكد القرار ٤/٣٥ بصفة خاصة ضرورة التوعية على نحو أفضل بالحقوق المعترف بها للمرأة في الصكوك الوطنية والدولية ، والزيادة في نسبة المرأة المشاركة في صنع القرار ، ودراسة أسباب عدم تمتع المرأة بنفس الشروط الاجتماعية

(السيدة مسلم)

التي يتمتع بها الرجل ووضع آليات مؤسسية للنهوض بالمرأة . وفي القرار ٨/٣٦ . طلبت اللجنة أن تراعي خطة العمل آثار التحولات التي يشهدها العالم على مركز المرأة ، وضرورة مراعاة خصوصيات الجنسين في وضع السياسات ، وضرورة إعطاء الأولوية لمركز المرأة الريفية ، والاختلافات القائمة بين المناطق بخصوص الأولويات . كما يجب أن يدرس في كل مؤتمر اقليمي دور المرأة في صنع القرار ودور المرأة المترئسة للمؤسسات في تعبئة الموارد وتعزيز التنمية .

٩ - وقامت شعبة النهوض بالمرأة ، المكلفة بوضع مشروع تمهيدي لخطة العمل ، بإجراء مشاورات مع اللجان الاقليمية ودوائر أخرى للأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . وستراعي الشعبة المناقشات التي جرت بشأن هذه المسألة في اللجنة الثالثة خلال الدورة الجارية .

١٠ - السيدة كابلينغ - الاكيجا (مديرة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة) ذكرت بأن المرأة لم تشارك تقريبا في إنشاء المؤسسات الدولية الكبرى . إلا أنه آن الأوان لتعبئة كافة المواهب للقيام ، على نحو أكثر تجديدا ، بالتغييرات التي يمليها عالم يعد الترابط فيه أمرا لا مناص منه . وأضافت أن بين يدي المرأة آفاق مستقبل أفضل . فقد تبوأت أخيرا مكانتها في المجتمع وأثبتت بدقيق العبارة ألا وجود لمسائل تقتصر على المرأة ، بل الواقع أن كل المسائل تهم المرأة .

١١ - ومضت قائلة بأن عمل صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ينطوي أساسا على إقامة صلة بين المرأة على الصعيد المحلي وعملية صنع القرار التي تحدد مستقبلها على الصعيد الوطني . فمن جهة ، يدعم الصندوق مباشرة مبادرات متواضعة تباشرها المرأة ، غير أنها مبادرات خلاقة ؛ ومن جهة أخرى ، يشجع البرامج المجددة التي تزيل العراقيل أمام مشاركتها الكاملة على كل الأصعدة .

١٢ - واستطردت قائلة إن الأنشطة التي تجري في المناطق تضرب أمثلة ملموسة عن هذا التوجه المزدوج . فالعديد من بلدان افريقيا تقع فريسة لصراعات سياسية أو يفتك بها الجفاف . وفي الوقت الراهن ، فإن كل لاجئ من ثلاثة هو لاجئ افريقي ، وإن ٨٠ في المائة من اللاجئين أو المشردين الأفارقة هم نساء وأطفال . لذلك ركز صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة عمله ، في ليبريا ، على الاحتياجات الخاصة للاجئات ،

(السيدة كابلينغ - الاكيجا)

ولا سيما منها على إحراز تقنيات تمكنهن من الحصول على مداخيل ، ليس فقط في الظروف الراهنة ، بل أيضا فيما بعد ، في بلد منشئهن ، حينما تتاح لهن فرصة العودة اليه .

١٣ - وذكرت بأن المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي هي التي استرعت انتباه الصندوق الى العنف الذي تذهب ضحيته في البيت وفي الجماعة والذي يحول دون مشاركتها الكاملة في التنمية . وفي فنزويلا ، وضع مشروع لتوعية أفراد قوات الشرطة بالمشاكل التي تعترض النساء والمتمثلة في الاعتداء الجنسي والعنف في البيت . وتم توسيع هذا المشروع النموذجي ليشمل مجموع أعضاء مدرسة الشرطة . وتستهدف أنشطة أخرى تحسين تبادل المعلومات في هذا المجال وإبراز أهمية هذا المشكل . ولضمان تمويله ، ينظم الصندوق ، بتعاون مع الحكومة الهولندية ، حلقة دراسية دولية ستكون مناسبة لإجراء حوار بين صناع القرار والجهات المانحة والنساء اللواتي وضعن وسائل فعالة لتخفيف العنف .

١٤ - وقالت إن الصندوق قد نظم ، في آسيا الجنوبية ، سلسلة من الاجتماعات الوطنية رفيعة المستوى عن البيئة لفائدة مزارعات من باكستان وبنغلاديش ونيبال والهند ، مما أتاح لهن التعبير عن قلقهن ازاء انعكاسات المشاكل البيئية على حياتهن اليومية وتقديم اقتراحات . وحضر فيما بعد ثلاث من هؤلاء المزارعات قمة "كوكب الارض" في ريو دي جانيرو . وسيقدمن قريبا تقريرا عن قمة ريو خلال اجتماعات المتابعة التي سيشارك فيها أعضاء منظمات نسائية غير حكومية ومخططون وصناع قرار وباحثون ، وستوضع خلالها استراتيجيات تهدف الى تطبيق المقررات المتخذة في ريو .

١٥ - وأضافت بأنه تجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن القرار الاول المتخذ في عام ١٩٨٩ ، والمتعلق بمؤتمر ريو لم يشر بتاتا الى المرأة . فتعبئات هذه الاخيرة في مائر أنحاء العالم لكي تتسنى لها المشاركة في العملية التحضيرية . وانقضى لها الأمر . وفضلا عن ذلك ، اتخذ ، في عام ١٩٩١ ، قرار هام بغية ادراج هدف عام في جدول أعمال القرن ٢١ ، يتوخى تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في تحصيل المعرفة وصنع القرار والادارة على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والدولي . ومن جهة أخرى ، موّل الصندوق وظيفة المستشارة الخاصة للمسائل المتعلقة بالمرأة والبيئة والتنمية في أمانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وتم بالتالي إدماج اهتمامات

(السيدة كابليغ - الاكيجا)

المرأة في جدول أعمال القرن ٢١ الذي تنصب عدة توصيات فيه على تعليم المرأة وتدريبها .

١٦ - وقالت إنه يتعين على الجمعية العامة ، في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر اتخاذ مقررات تتعلق بإنشاء مؤسسات لمتابعة تطبيق اتفاقات ريو عن كثب . وينبغي القيام بضمان التمثيل العادل للمرأة في هذه المؤسسات على كافة الأصعدة . ويتعين أن تتاح للمرأة المشاركة في اللجنة الجديدة للتنمية المستديمة ، وفي هيئتها الاستشارية الرفيعة المستوى ، وأن تشغل وظائف سامية في الأمانة الدائمة للجنة .

١٧ - وبما أن الصندوق يتعذر عليه أن يشتغل إلا بفضل أريحية الجهات المانحة ، فقد شكرت المديرة حكومات البلدان - النامية والمصنعة - التي واصلت تقديم مساهماتها في الصندوق رغم الركود الاقتصادي العام ، كما شكرت اللجان الوطنية لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية النسائية . وتوجهت بالشكر أيضا الى القطاع الخاص لما قدمه من دعم .

١٨ - وأشارت الى أن السيدة جولي اندروز ، التي عينها الأمين العام في شهر آذار/مارس سفيرة متجولة لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ، قد زارت بتلك الصفة الاردن والسنغال . وستزور ، في تشرين الثاني/نوفمبر ، اليابان للترويج لأعمال الصندوق وإشهار اللجنة الوطنية اليابانية لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة .

١٩ - وفي الختام ، توجهت مديرة صندوق الأمم المتحدة الانمائي بالشكر الى الهيئات النسائية في سائر أنحاء العالم التي كانت وراء عدد لا يستهان به من الأنشطة التي باشرها الصندوق . وسيكون المؤتمر العالمي للمرأة ، في عام ١٩٩٥ ، مناسبة لظهور هذه الحركة الدولية للمرأة في مستوى المهمة المنوطة بها ، في عالم مترابط ، مواجهة بالغة الصعوبة .

٢٠ - السيدة حبشي (المسؤولة عن شؤون المرأة في الأمانة العامة) : أشارت الى تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/47/508) ، وأفادت ، أن المرأة شغلت ، الى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ٣٠,٦ في المائة من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، مقابل ٢٩,٢ في المائة في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وهو

(السيدة حبشي)

ما يمثل تقدما بنسبة ١,٤ في المائة . ولم تشغل اي مرأة وظيفة وكيل امين عام ، وشغلت واحدة فقط وظيفة امين عام مساعد ، ومما مجموعه ٨٠ موظفا من رتبة مد - ٢ ، ليست هناك إلا ١٠ نساء . في حين بلغ عدد النساء ، في رتبة مد - ١ ، ٢٦ امرأة ، مقابل ٢٠ فقط في السنة الماضية . وبنسبة تزيد قليلا على ١٠ في المائة من النساء ، لا زلنا بعيدين عن تحقيق هدف ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٥ على نحو ما حددته الجمعية العامة بالنسبة لوظائف الرتبة مد - ١ والرتب العليا . غير انه تمت ترقية ٨٧ امرأة ، في الرتب ما بين ف - ٢ و مد - ١ ، في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩١ الى حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، مقابل ٤٦ في السنة الماضية . اما بالنسبة للرجل ، فكانت الارقام على التوالي ٩٨ و ٩٦ . ونسبة النساء من بين الموظفين الذين تمت ترقيتهم (٤٧ في المائة) كانت أعلى من نسبة النساء الشاغلات لوظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي (٣٠,٦ في المائة) . وفيما يتعلق بالتوظيف ، فقد وظفت ٥٠ امرأة ، اي ٣٩,١ في المائة من المجموعة ، في الفترة ما بين تموز/يوليه ١٩٩١ وحزيران/يونيه ١٩٩٢ .

٢١ - ومن جهة اخرى ، فإن إعادة الترتيب الجارية بشأن وظائف السكرتارية ترجمت بزيادة عدد الوظائف (٦٠ تقريبا) في الرتب العليا ، وخاصة في رتبة خ - ٥ . واخيرا ، ستنشر قريبا تعميمات متعلقة بالاجراءات التي تسمح بالتسوية العادلة والصارمة لحالات التحرش الجنسي في الامانة العامة . وسيتطلب تحقيق الاهداف المحددة ، الذي اصبح مستعصيا بسبب عملية إعادة التشكيل والتجميد المؤقت للتوظيف ، بذل جهود جديدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥